

تقرير الحقائق الفعلية

إلى مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع. ش.م.ع.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التعميم الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال رقم E / 2015/4 بتاريخ 22 يوليو 2015، فيما يتعلق "بتقرير حوكمة الشركات" الصادر عن مجلس إدارة شركة ظفار للتأمين ش.م.ع. ع ("الشركة") كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وفقاً للتعليمات المدخلة على قانون حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم E / 10/2016 بتاريخ 1 ديسمبر 2016 (يشار إليها مجتمعةً "بالميثاق"). تم تنفيذ التزامنا وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة والذي يسري على ارتباطات الإجراءات المتفق عليها. تم تنفيذ الإجراءات فقط لمساعدتك في تقييم مدى امتثال الشركة للميثاق الذي أصدرته الهيئة العامة لسوق المال وتم تلخيصه على النحو التالي:

(1) لقد حصلنا على تقرير حوكمة الشركات ("التقرير") الصادر عن مجلس الإدارة وتأكدنا من أن تقرير الشركة يتضمن كحد أدنى، جميع البنود التي اقترحتها الهيئة العامة لسوق المال على أن يغطيها التقرير على النحو المفصل في الملحق 3 من الميثاق عن طريق مقارنة التقرير بهذا المحتوى المقترح في الملحق 3 .

(2) لقد حصلنا على التفاصيل المتعلقة بمجالات عدم الامتثال للميثاق التي حددها مجلس إدارة الشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. ولم يحدد مجلس إدارة الشركة أي مجالات لعدم الامتثال للميثاق.

ليس لدينا استثناءات للإبلاغ عنها فيما يتعلق بالإجراءات المنجزة.

نظراً لأن الإجراءات المذكورة أعلاه لا تشكل تدقيقاً أو مراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية بشأن عمليات التدقيق، فإننا لا نبدي عن أي تأكيد على تقرير حوكمة الشركات.

لو قمنا بإجراء إجراءات إضافية أو قمنا بإجراء تدقيقاً أو مراجعة لتقرير حوكمة الشركات وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية بشأن عمليات التدقيق، قد نجد أمور أخرى تلفت انتباهنا وسنقوم بإبلاغكم عنها.

إن تقريرنا هو فقط للغرض الموضح في الفقرة الأولى من هذا التقرير وللمعلومات الخاصة بك ولا يجب استخدامه لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير حوكمة الشركات المصاحب لشركة الخدمات المالية ش.م.ع. ع المدرجة في التقرير السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ولا يشمل أي بيانات مالية للشركة مأخوذة ككل.

تمام المغيري

رقم الترخيص لـ 1024587

أبو تمام

(محاسبون قانونيون)

23 فبراير 2021م